الشيخ نعيم قاسم مؤكداً لا تفاوض ولا نزع للسلاح:

المقاومة مستمرة حتى هزيمة الاحتلال وإعلان التحرير الثالث

رفع الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم سقف مواقفه الداخلية، داعيًا الحكومة إلى الرحيل إذا كانت عاجزة عن تلبية مطالب اللبنانيين، سواء في ملف التحرير أو في معالجة الأزمات الداخلية، محذرًا من استمرار السياسات التي تزيد من حالة الانقسام والضغط الداخلي. وفي ملف المواجهة مع العدو الصهيوني، جدّد سماحته رفضه للمفاوضات المباشرة، مشددًا على استمرار المقاومة في مواجهة العدوان، ومؤكدًا أنّ سلاح المقاومة سيبقى قائمًا إلى حين إقرار الدولة استراتيجية دفاعية واضحة. وفي كلمة ألقاها عبر شاشة قناة المنار عصر يوم الأحد ٢٤ أيار/ مايو ٢٠٢٦، بمناسبة عيد المقاومة والتحرير، استهلها بتوجيه التهنئة للمسلمين بقرب حلول عيد الأضحى المبارك، شدد الشيخ قاسم على أنّ هذه المناسبة هي عيد كل اللبنانيين وكل الأحرار في العالم وهي عيد فلسطين، مستذكرًا دور الرئيس إميل لحود والرئيس نبيه والرئيس سليم الحص الذين كانوا حماة التحرير.

المقاومة صنعت التحرير وسلاحها خط الدفاع عن لبنان

أكد الشيخ قاسم أنّ المقاومة هي نتاج وثمار حركة كل الشرفاء المقاومين الوطنيين، مشيرًا الى أنّ التحرير هو نتاج سواعدهم جميعًا والدور الكبير للإمام السيد موسى الصدر أعاده الله سالمًا ورفيقيه، وكذلك من ثمار التوجيه العظيم للإمام الخميني (قدس) عندما أعلن أنّ «إسرائيل شرٌ مطلق» وإلتزم حزب الله منذ تأسيسه على أن يواجه لتحرير الأرض. وتابع سماحته قائلاً إنّ: «هذا التحرير من ثمار قائد الأمة الشهيد آية الله العظمى الامام السيد علي الخامنئي الذي تابع وثابر ودعم ووجه في هذا الاتجاه في فلسطين ولبنان»، مضيفًا إنّ «المقاومة هي نتيجة قيادة السيد حسن سيد شهداء الأمة.. هذه القيادة التي كانت ممتدة وبدأت مع الشيخ راغب حرب ومرّت بقيادة الأمين العام الأسبق السيد عباس الموسوي وكان لها الشباب المجاهد ومنهم الحاج عماد مغنية رضوان الله تعالى عليه مع صحبه والكوادر والمجاهدين»، كما لفت سماحته الى أنّ «الانتصار كان من ثمار تكافل الجيش والشعب والمقاومة. وكان هناك تناغمًا بين الدولة والمقاومة فشكّل ذلك عاملًا مهمًا ومؤثرًا في إنجاز التحرير، مشددًا على أنّ نزع سلاح المقاومة هو نزع لقدرة لبنان الدفاعية تمهيدًا للإبادة ولن نقبل به».

العقوبات الأميركية لن تكسر المقاومة بل تزيدها صلابة

ولفت سماحته الى «أنّ العقوبات التي فرضتها أميركا على عدد من نواب حزب الله والأخوة في حركة أمل وضباط في الجيش والأمن العام تستهدف الضغط على المقاومة»، مؤكدًا أنّ «هذه العقوبات ستزيدنا صلابة»، مضيفًا «كان على الحكومة أن تقول شيئًا»، ومتابعًا «إذا توحشت أميركا أكثر فلن يعود لها شيء في لبنان لأنها ستحربه على رؤوس أبنائه وعلى رأسها أيضًا».

الاحتلال الصهيوني مستمر والمقاومة ترفض الإملاءات

وأشار سماحته إلى «أنّ ١٥ سنة من الاحتلال مع إنشاء مسامي آنذاك بـ«جيش لبنان الجنوبي» كان يريد العدو من خلاله أن يحقق أطماعه في لبنان، لكن ضربات المقاومة أجبرت العدو الصهيوني على الخروج من المنطقة الحدودية عام ٢٠٠٠».

وتطرق إلى اتفاق ١٧ أيار/ مايو (١٩٨٣) «المذل»، منوّهًا إلى أنه «لم يطبق وأسقط عام ١٩٨٤ وكان ذلك خطوة على طريق التحرير الذي تحقق عام ٢٠٠٠».

وقال «في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤ توصلت الدولة اللبنانية إلى اتفاق غير مباشر كان يفترض أن ينهي الاحتلال ويوقف الاعتداءات، لكن خلال ١٥ شهرًا تلت الاتفاق استمرت الاعتداءات الصهيونية وكانت الدولة اللبنانية عاجزة عن فرض تطبيقه»، مضيفاً «نُقدر ضعف الدولة اللبنانية ولكن لتقل للأميركي أنها عاجزة»، مشيرًا إلى «توالي التنازلات من قبل الدولة اللبنانية حتى وصلت في ٢ آذار/ مارس ٢٠٢٦ إلى تجريم المقاومة».

وأوضح قائلًا «لا نطالب الدولة بمواجهة المشروع الأميركي الصهيوني ولكن يجب ألا تقف الدولة اللبنانية ضد شعبها»، لافتًا إلى أنّ « مشروع العدو الصهيوني هو مشروع إبادة المقاومة واحتلال لبنان بشكلٍ تدريجي ضمن هذا المشروع»، داعيًا الحكومة اللبنانية إلى «التراجع عن قرار حصر السلاح بيد الدولة لتكون بجانب شعبها» واعتبر أنّ «نزع سلاح المقاومة هو نزع لقدرة لبنان الدفاعية تمهيدًا للإبادة.. السلطة اللبنانية تقول لنا ساعدونا لنجردكم من السلاح ليدخل العدو بعدها ويقتلكم ويُهجر شعبكم.. السلطة اللبنانية مسؤولة عن السيادة والحماية فهل تلتزم بما ينص عليه الدستور؟».

أكد الشيخ قاسم تمسك المقاومة بسلاحها ورفض الضغوط الأميركية والمفاوضات المباشرة، مع التحذير من التقصير الحكومي والتشديد على مواجهة الاحتلال ودعم فلسطين وإيران

وفيما أكد أنّ « كيان الاحتلال هو عدو توسعي، يعتدي ويريد أن يتوسع في المنطقة، ولا يحق لأي سلطة أن تخدم المشروع الصهيوني»، طالب بـ«وقف العدوان وانسحاب العدو الصهيوني بالكامل وتحرير الأسرى وعودة الأهالي وبعدها نناقش الاستراتيجية الدفاعية».

مؤكداً أنّ «المقاومة ستدافع عن الأرض والشرف وكل من يواجهنا سنواجهه كما نواجه العدو، والسلاح سيبقى في أيدينا إلى أن تتمكن الدولة اللبنانية من القيام بواجبها».

الجنوب يواجه والاحتلال يتكبد الخسائر

ورأى أنّ «ما يجري اليوم هو تثبيت لبقاء لبنان القوي والمحرر، وما يجري في الجنوب هو البداية لزوال العدو الصهيوني»، لافتًا إلى أنّ «هناك خسائر صهيونية حقيقية في جنوب لبنان بالمقابل يرد العدو باستهداف المدنيين والمنازل».

وتناول الشيخ قاسم دور محلقات المقاومة الإسلامية التي تقوم بتصوير العمليات الجهادية ضد الاحتلال الصهيوني في المناطق المحتلة، معتبرًا أنه «لولا تصوير المحلقات لما اعترف الصهيوني بهذه الخسائر. مؤكدًا أن مُسيّرات المقاومة ستواصل ملاحقة جنود العدو».

السيادة ليست شعاراً والحكومة أمام مسؤولياتها

وفيما شدد على أنّ «السيادة ليست أمنية فقط بل اقتصادية وسياسية واجتماعية وأنّ حصرية السلاح هي مشروع صهيوني»، قال: «إذا كانت الحكومة عاجزة عن تأمين السيادة فلترحل». ولفت إلى أنه «لا يوجد سيادة سياسية في لبنان بل هو تابع للوصاية الأميركية، مشددًا على أنّ المفاوضات المباشرة مرفوضة وهي كسب خالص العدو الصهيوني، مطالبًا السلطة اللبنانية بترك المفاوضات المباشرة وعدم إعطاء أميركا ما تطلبه».

المقاومة مستمرة.. النصر أو الشهادة

ورفض الشيخ قاسم الكلام عن حروب الآخرين، وقال «نحن مهددون بوجودنا، وندافع عن أرضنا، وسوف نقاتل ونستمر وسندافع حتى إحدى الحسنيين النصر أو الشهادة، وكل القتل والدمار هدفه إركاعنا لكننا لن نركع وسنبقى في الميدان وسنخرج من الحرب ورؤوسنا مرفوعة، وسنُعمر البيوت ويعود أهلنا إلى ديارهم وسنخرج العدو مهزوماً وسنعلن التحرير الثالث قريباً».

فلسطين في صدارة الأولويات وإيران تخرج مرفوعة الرأس

وبعد أن أكد على موقع فلسطين في مركز اهتمامات المقاومة، تقدم بالتعزية من حركة حماس باستشهاد قائد كتائب القسام عز الدين حداد. وتحدث عن الحرب ضد إيران وقال «لقد استطاعت إيران أن تذل أميركا والعدو الصهيوني وهي وحدها تواجه القوة الطاغية الكبرى في العالم، ستكون إيران قوة استثنائية لها مكانة دولية يلجأ إليها كل الأحرار في العالم»، لافتاً إلى أنّ «إيران تحت قيادة قائد الثورة الإسلامية آية الله السيد مجتبى الخامنئي ستخرج مرفوعة الرأس». وفي ختام كلمته تمنى أن «يتم اتفاق وقف الأعمال العدائية بالكامل ويشملنا هذا الاتفاق».

تايوان تقترب من لحظة الحسم.. صعود الصين يُغيّر موازين القوة في شرق آسيا

الوفاق/ يشهد محيط تايوان تصعيدًا صينيًا متسارعًا يعكس تحوّلًا استراتيجيًا كبيرًا في موازين القوى الدولية، مع نشر بكين أكثر من مئة سفينة حربية وسفن خفر سواحل قرب الجزيرة، في خطوة تؤكد انتقال الصين إلى مرحلة أكثر ثقة في فرض نفوذها الإقليمي، مقابل تراجع نسبي في قدرة الولايات المتحدة على إدارة التوازنات الدولية كما في السابق.

الصين تفرض معادلة ردع جديدة

ترى بكين أنّ قضية تايوان ترتبط مباشرة بالسيادة والوحدة الوطنية، وتعتبر الجزيرة جزءًا لا يتجزأ من أراضيها وفق مبدأ «الصين الواحدة» المعترف به دوليًا. لذلك، تعتبر أي تحركات أميركية أو دعم عسكري لتايوان تدخلاً مباشرًا في شؤونها الداخلية.

وفي هذا الإطار، لا يُنظر إلى الحشود البحرية الصينية باعتبارها مقدمة لحرب شاملة، بل كرسالة ردع واضحة تؤكد أن الصين لن تسمح بفرض استقلال فعلي لتايوان أو تحويلها إلى قاعدة نفوذ غربية على حدودها. كما يعكس الانتشار العسكري تحولًا في العقيدة الصينية نحو فرض «حضور ميداني دائم» يُكرّس واقعًا استراتيجيًا جديدًا في المنطقة.

تايوان بين القلق الداخلي والاعتماد على واشنطن

يترافق التصعيد الصيني مع انقسام داخلي في تايوان حول مستقبل الجزيرة. فبينما تدفع الحكومة نحو تعزيز التعاون العسكري مع الولايات المتحدة وشراء مزيد من الأسلحة، ترى قوى سياسية معارضة أنّ تحويل الجزيرة إلى ساحة نفوذ أميركية سيجعلها عرضة لمواجهة مباشرة مع الصين.

كما تتزايد الشكوك داخل تايوان حول مدى استعداد واشنطن لخوض حرب مباشرة دفاعًا عنها، خصوصًا في ظل انشغال الولايات المتحدة بأزمات دولية متعددة، من أوكرانيا إلى غرب آسيا، ما يطرح تساؤلات حول حدود الالتزام الأميركي تجاه الجزيرة.

زيارة ترامب ورسائل القوة الصينية

جاء التصعيد بعد زيارة دونالد ترامب إلى بكين، ما منح التحركات الصينية أبعادًا سياسية إضافية. فقد أرادت الصين التأكيد أنّ الحوار مع واشنطن لا يعني التراجع عن ثوابتها، وعلى رأسها ملف تايوان. وفي المقابل، تدرك الولايات المتحدة أنّ الصين لم تعُد مجرد منافس اقتصادي، بل قوة عالمية صاعدة تمتلك قدرات عسكرية واقتصادية متنامية تسمح لها بتحدي النفوذ الأميركي في آسيا وفرض معادلات جديدة في المنطقة.

تراجع الهيمنة الأميركية وصعود نظام متعدد الأقطاب

تكشف التطورات في مضيق تايوان عن تحوّلٍ عالمي أوسع يتمثل في تراجع النظام الأحادي الذي قادته الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة، مقابل صعود قوى دولية جديدة تتقدمها الصين.

وتسعى بكين إلى إعادة رسم موازين النفوذ الدولي بهدوءٍ وثقة، مستفيدةً من توسعها الاقتصادي وتطور قدراتها العسكرية، في وقتٍ تواجه فيه واشنطن تحديات متزايدة داخليًا وخارجيًا.

وفي ظل هذا المشهد، تبدو تايوان في قلب صراع دولي مفتوح لا يقتصر على الجغرافيا والسيادة فقط، بل يمتد إلى شكل النظام العالمي الجديد وحدود النفوذ الأميركي في آسيا والعالم.

أخبار قصيرة

مسيرة في سيئول تضامنًا مع فلسطين ولبنان ورفضًا لتوسّع الحرب

شهدت العاصمة الكورية الجنوبية سيئول مسيرة تضامنية مع فلسطين شارك فيها عشرات الناشطين الذين طالبوا بوقف الحرب على غزة ولبنان وإيران، ورفعوا شعارات تدعو إلى إنهاء العدوان ووقف التصعيد في المنطقة.

وأفادت وسائل إعلام كورية جنوبية بأنّ المشاركين دعوا إلى وقف هجمات الكيان الصهيوني على قطاع غزة ورفض توسيع نطاق الحرب لتشمل دولًا أخرى في المنطقة، كما طالبوا بوقف أي تدخل أميركي في منطقة غرب آسيا.

ورفع المتظاهرون في منطقة غوانغهوامون لافتات تُندد بالحرب والدعم العسكري للكيان الصهيوني، مؤكدين تضامنهم مع الشعب الفلسطيني والمدنيين المتضررين، ومحذرين من أنّ استمرار التصعيد قد يؤدي إلى اتساع دائرة الصراع الإقليمي.

أزمة الطاقة تهزّ أوروبا وسط تحركات لاحتواء التداعيات الاقتصادية

تواجه أوروبا أزمة اقتصادية متصاعدة نتيجة استمرار إغلاق مضيق هرمز بعد العدوان الأمريكي الصهيوني على إيران، ما تسبب باضطراب إمدادات النفط والغاز وارتفاع الأسعار بشكلٍ حاد. وتراجعت مخزونات الطاقة الأوروبية، فيما ارتفعت معدلات التضخم وسط مخاوف من تباطؤ النمو وتفاقم الأعباء المعيشية. كما طالت الأزمة قطاعات حيوية مثل الزراعة والطيران بسبب ارتفاع أسعار الأسمدة ووقود الطائرات، ما دفع شركات أوروبية إلى تقليص رحلاتها والتحذير من نقص بالإمدادات في الصيف. وفي المقابل، بدأت الحكومات الأوروبية اتخاذ إجراءات طارئة عبر زيادة واردات الوقود، وإلغاء رسوم على الأسمدة، مع التعويل على نجاح المفاوضات لإعادة فتح مضيق هرمز واستقرار الأسواق العالمية.

إدانة عربية وإسلامية لافتتاح سفارة لـ«أرض الصومال» في القدس

أدان وزراء خارجية ١٥ دولة عربية وإسلامية افتتاح ما يُسمى إقليم «أرض الصومال» سفارة له في مدينة القدس المحتلة، معتبرين الخطوة انتهاكًا للقانون الدولي واعتداءً على الوضع القانوني والتاريخي للمدينة المقدسة.

وأكد الوزراء، في بيانٍ مشترك، رفضهم أي إجراءات أحادية تهدف إلى تكريس واقع غير قانوني في مدينة القدس المحتلة أو منح شرعية لكيانات تخالف قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية. وشدد البيان على أنّ القدس أرض فلسطينية محتلة منذ عام ١٩٦٧، وأنّ جميع الإجراءات الرامية إلى تغيير وضعها القانوني والتاريخي باطلة ولا أثر قانونيًا لها.